A

联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura | منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

لجنة الشؤون الدستورية والقانونية

الدورة التاسعة والتسعون

روما، 20–23 أكتوبر/تشرين الأول 2014

أنشطة فرع قانون التنمية – تقرير معلومات

أولاً– مقدمة

1– تسلمت لجنة الشؤون الدستورية والقانونية (اللجنة)، خلال دورتها السابعة والتسعين، معلومات عن ولاية وأنشطة فرع قانون التنمية التابع لمكتب الشؤون القانونية، بما في ذلك المبادرات التعاونية لفرع قانون التنمية مع مختلف الشركاء[1]. وأحاطت اللجنة علماً بمشاركة فرع قانون التنمية في تخطيط العمل وتنفيذ الأنشطة المستقبلية للإطار الاستراتيجي الجديد لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو). وأوصت اللجنة بأن يتم، قدر المستطاع، بتزويدها بتقارير إعلامية عن أمثلة عملية مختارة من أنشطة فرع قانون التنمية في دوراتها المقبلة[2]. وأحاط المجلس علما بهذا الاقتراح من قبل اللجنة، في دورته الثامنة والأربعين بعد المائة[3].

[1] الوثيقة CCLM 97/11.

[2] الوثيقة CL 148/2 Rev.1.

[3] الوثيقة CL 148/REP الفقرة 20 (1).

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة؛ وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة *www.fao.org*

ML434/A

ثانياً– أمثلة عملية مختارة من أنشطة فرع قانون التنمية

2– يقدم هذا التقرير لمحة عامة عن ثلاثة أمثلة عملية لأنشطة فرع قانون التنمية الحديثة. وتهدف هذه الأمثلة إلى شرح كيفية تنفيذ فرع قانون التنمية لولايته من خلال الشراكة بشكل مباشر مع البلدان المستفيدة، وكذلك من خلال التعاون مع كيانات أخرى. وتسعى هذه الأمثلة إلى توضيح النهج المتعدد التخصصات والمتعدد القطاعات الذي تتبعه الإدارات والشعب التقنية المختلفة في الفاو، بما في ذلك فرع قانون التنمية. وتوضح الأمثلة أيضا الطبيعة التعاونية لأنشطة فرع قانون التنمية، من خلال عمله المتعلق بقضايا مختلفة في أقاليم مختلفة مع منظمات حكومية دولية وأجهزة إقليمية ووطنية أخرى.

ألف– الدليل القانوني المشترك بين المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص والفاو المعني بالزراعة التعاقدية

معلومات أساسية

3– لقد قاد المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص العمل بشأن إعداد *دليل قانوني لعمليات الزراعة التعاقدية (الدليل القانوني)*. وبدأ هذا العمل، الذي اكتمل تقريباً، في نوفمبر/تشرين الثاني 2011 في ندوة بعنوان "تشجيع الاستثمار في الإنتاج الزراعي: جوانب القانون الخاص"[4]. ولوضع الدليل القانوني، أنشأ المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص مجموعة عمل معنية بالصياغة تتكون من خبراء يمثلون مختلف الأقاليم والخلفيات القانونية، وممثلين عن المنتجين والمزارعين العاملين في قطاعات الأعمال الزراعية على المستوى العالمي مثل المنظمة العالمية للمزارعين، والمنظمات الحكومية الدولية، بما في ذلك الفاو، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي، والبنك الدولي.

4– ويهدف *الدليل القانوني* إلى أن يصبح أداة مرجعية دولية لعمليات الزراعة التعاقدية. ويشمل الجمهور المستهدف المنظمات الدولية، ووكالات التعاون الثنائي، والحكومات، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المنتجين والمزارعين المشاركين في أنشطة تدعم الزراعة التعاقدية. وسيكون أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعين الأسريين المشاركين في عمليات الزراعة التعاقدية، هم المستفيدين الرئيسيين من *الدليل القانوني*. كما أنه سيساعد الحكومات والهيئات التنظيمية الوطنية على الموافقة على السياسات والتشريعات الوطنية التي تخلق بيئة مواتية للممارسات التعاقدية العادلة في عمليات الزراعة التعاقدية.

[4] ندوة المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص – الاجتماع الثاني للخبراء بشأن "الأدوات القانونية لإدراج صغار المزارعين في سلسلة القيمة". روما، 8–10 نوفمبر/تشرين الثاني 2011.

ميزات الدليل القانوني والغرض منه[5]

5- يمكن تعريف الزراعة التعاقدية بأنها نظام إنتاج زراعي يطبق وفقا لاتفاق بين مشتر ومزارعين، ويحدد شروطا لإنتاج وتسويق منتج أو منتجات زراعية[6]. ومع تحديث نظم الأغذية والزراعة، فإن متطلبات المشتري المتعلقة بالجودة والكميات وتوقيت التسليم وغيره من المواصفات المتعلقة بالسوق أو بالإنتاج، أصبحت متعبة على نحو متزايد. وقد تسهل العقود مطابقة الإنتاج الزراعي مع هذه المتطلبات من خلال تحسين التنسيق في سلاسل الأغذية الزراعية، والحد من مخاطر السوق للمزارعين والمشترين، وبالتالي تعزيز كفاءة سلاسل توريد الأغذية الزراعية. ومع ذلك، قد تمثل العقود مشكلة لكل من المشترين والبائعين عندما تكون غير واضحة أو غير مصممة لإفادة كلا الطرفين بشكل منصف. وتساهم الزراعة التعاقدية في تنفيذ الهدف الاستراتيجي للفاو رقم 4، النتيجة 2.

6- ويوفر *الدليل القانوني* تحليلا دقيقا لقضايا تعاقدية جوهرية تتعلق بالزراعة التعاقدية، وخاصة تلك المتعلقة بالعلاقة بين المزارعين والمشترين. كما يوفر معلومات عن الممارسات الجيدة للتعاقد. ويحدد مجالات المشاكل والحلول الممكنة في ضوء الأعراف والتشريعات التجارية الحالية. وهو يشمل أيضاً المشورة والتوصيات للمشرعين والسلطات العامة التي تتعامل مع الزراعة التعاقدية على مستوى السياسة العامة، ولا سيما في سياق الإصلاح القانوني.

7- ويتضمن *الدليل القانوني* فصولاً منفصلة بشأن عناصر مختارة لعمليات الزراعة التعاقدية، بما في ذلك: (1) نطاق الزراعة التعاقدية؛ (2) القانون الخاص والإطار التنظيمي؛ (3) أطراف العقد؛ (4) مضمون العقد وتشكيله؛ (5) التزامات الطرفين؛ (6) أعذار عدم الأداء؛ (7) وسائل الإنصاف عن الخروقات؛ (8) مدة العقد وتجديده وإلغاءه؛ (9) تسوية المنازعات.

دور فرع قانون التنمية ومساعدته التقنية

8- إن الفاو هي واحدة من المساهمين الرئيسيين في تطوير *الدليل القانوني*، من خلال فرع قانون التنمية وشعبة البنية الأساسية الريفية والصناعات الزراعية التابعة لإدارة الزراعة وحماية المستهلك. وتشمل مساهمة فرع قانون التنمية صياغة أجزاء مختارة وتحرير ومراجعة العديد من مسودات جميع أجزاء *الدليل القانوني*. وتلتقي مجموعة العمل بانتظام لاستعراض المسودات، ويقدم موظفو فرع قانون التنمية التعليقات استنادا إلى خبرتهم الميدانية في مجال تشريعات الزراعة

[5] يساهم *الدليل القانوني* في تحقيق الهدف الاستراتيجي 4 من الإطار الاستراتيجي المراجع، الذي تساهم الفاو من خلاله "في نظم زراعية وغذائية أكثر شمولية وكفاءة على المستويات المحلية والوطنية والدولية من خلال تحقيق ثلاث نتائج تنظيمية: (1) تعزيز السياسات والأطر التنظيمية والمنافع العامة شمول وكفاءة نظم الأغذية والزراعة؛ (2) الشراكات المعززة بين القطاعين العام والخاص للتصدي للتحديات والمخاطر التي تواجه صغار المشاركين والأقل حظا في نظم الأغذية والزراعة؛ (3) الاتفاقات والآليات الدولية للترويج للأسواق الشاملة والتي تتسم بالكفاءة".

[6] مركز موارد الزراعة التعاقدية في الفاو (http://www.fao.org/ag/ags/contract-farming/faq/it)

التعاقدية ووضع الأطر التنظيمية التي تحكم هذا النشاط[7]. وقد ساعد إدراج النتائج المستخلصة من بحوث فرع قانون التنمية وخبرة عمله الميداني في المناقشات التقنية لمجموعة العمل، *الدليل القانوني* على معالجة التحديات العملية واليومية التي تواجه المزارعين والشركات الزراعية.

الشركاء / التعاون

9- إن المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص هو الشريك الرئيسي للفاو في هذا التعاون. وهو منظمة حكومية دولية مكرسة لتنسيق وتحديث قواعد القانون الخاص على المستوى العالمي من خلال المعاهدات الدولية وصكوك القانون غير الملزمة. ولذا، فإن عضويته تعتمد على الممارسين والعلماء الرائدين في مجال القانون الدولي الخاص لدراسة وصياغة الخطوط التوجيهية القانونية في مختلف مجالات الأعمال والاستثمارات الدولية. ويُعرف المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص بأنشطته في مجال قانون العقود. وعلى وجه الخصوص، تتمتع *مبادئه للعقود التجارية الدولية* باستخدام واسع باعتبارها وثيقة نموذجية ومرجعية في مجالات الممارسة والتحكيم الدوليين والمحليين في مجال التجارة.

10- كما ساهم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بشكل كبير في وضع *الدليل القانوني* من خلال توفير التعليقات والموارد المالية، وهو يمول مشروع من شأنه أن يدعم المشاورات الدولية والإقليمية. وقد شارك برنامج الأغذية العالمي والبنك الدولي أيضا في الاجتماعات وقدما مدخلات تقنية.

11- وتساهم المنظمة العالمية للمزارعين، التي تتكون من أجهزة وطنية للمنتجين الزراعيين ومنظمات تعاونية زراعية، في تطوير *الدليل القانوني*، وهي تضمن أن مصالح المزارعين المهنية والتجارية تؤخذ بعين الاعتبار.

باء- مشروع دعم مبادرة تحرير أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي من الجوع

معلومات أساسية

12- تمثل مبادرة تحرير أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي من الجوع بحلول عام 2025، التزاما من قبل بلدان أمريكا اللاتينية من أجل القضاء على الجوع خلال فترة جيل واحد[8]. وقد تم إطلاقها خلال قمة أمريكا اللاتينية بشأن الجوع المزمن التي عقدت في غواتيمالا في سبتمبر/أيلول 2005. وبعد ذلك بوقت قصير، حدد إعلان الرؤساء من أمريكا

[7] تشمل هذه التجربة، على سبيل المثال، المشاريع الميدانية لفرع قانون التنمية في كينيا وملاوي، وأبحاثه بشأن الأطر القانونية المتعلقة بالزراعة التعاقدية في بلدان أمريكا الوسطى.

[8] موقع مبادرة تحرير أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي من الجوع: http://www.rlc.fao.org/en/proyectoiniciativa/hunger-free-latin-america-and-the-caribbean-website/

الوسطى والبرازيل الأهداف الشاملة للمبادرة. وبناء على طلب حكوماتهم، أُدرجت بلدان الإقليم الفرعي لبحر الكاريبي في المبادرة وتم تغيير اسمها ليعكس التمثيل الجغرافي الأوسع[9].

13- التزم رؤساء الدول الأفريقية، خلال مؤتمر القمة للاتحاد الأفريقي الذي عقد في يوليو/تموز 2014 في مالابو في غينيا الاستوائية، بالقضاء على الجوع في القارة بحلول عام 2025، مما يعكس بالنسبة للبلدان الأفريقية مبادرة القضاء على الجوع الذي تم اعتمادها بالفعل من قبل مجموعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وتهدف هاتين المبادرتين إلى الاستجابة لتحدي القضاء على الجوع الذي أعلنه الأمين العام للأمم المتحدة.

14- يتمثل الهدف الرئيسي لمبادرة تحرير أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي من الجوع في المساهمة في تخفيض النقص المزمن في التغذية لدى الأطفال إلى أقل من 2.5 في المائة في جميع بلدان المنطقة بحلول عام 2025[10]. ومع أن المبادرة تشمل جميع البلدان في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، يمكن لبلدان أخرى المشاركة في جهودها. ومن خلال مبادرة تحرير أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي من الجوع، قدمت كلّ من الفاو والوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي الدعم التقني والمالي. وفي عام 2009، عينت الفاو مبادرة تحرير أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي من الجوع كإطار استراتيجي لجميع المشاريع الممولة من خلال البرنامج المشترك بين إسبانيا والفاو في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وقد تم شمل برنامج التعاون الدولي المشترك بين البرازيل والفاو في هذا الإطار الاستراتيجي في عام 2010. وإن مشروع دعم مبادرة تحرير أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي من الجوع هو مشروع جارٍ متعدد السنوات للتعاون التقني. وبين عامي 2012 و2014، شملت مبادرة تحرير أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي من الجوع عنصرا قانونيا نُفذ مباشرة من قبل فرع قانون التنمية.

[9] قدم المؤتمر الإيبيري الأمريكي لرؤساء الدول والحكومات لعام 2006 ومؤتمري القمة الأول والثاني في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بشأن التكامل والتنمية (2008 و2010)، دعمهم للمبادرة من خلال إعلانين إقليميين (وكانت البلدان الممثلة في هذه المنتديات هي التالية: أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، جزر البهاما، وبربادوس، وبليز، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات ، والبرازيل، وشيلي، وكوستاريكا، وكولومبيا، وكوبا، ودومينيكا، والجمهورية الدومينيكية، والاكوادور، والسلفادور، وغرينادا، وغواتيمالا، وغيانا، وهايتي، وهندوراس، وجامايكا، والمكسيك، ونيكاراغوا، وبنما، وباراغواي، وبيرو، وسانت لوسيا، سانت كيتس ونيفيس، وسانت فنسنت، وجزر غرينادين، وسورينام، وترينيداد وتوباغو، وأوروغواي، وفنزويلا، جمهورية فنزويلا البوليفارية). وقد تم تأييدها أيضا في عام 2010 من قبل برلمان السوق المشتركة الجنوبية، الذي أعلن عن "دعمه الراسخ والحازم" للمبادرة (http://www.parlamentodelmercosur.org/innovaportal/file/4868/1/decl_19_2010.pdf).

[10] أقر مؤتمر الفاو الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في دورته التاسعة والعشرين، المبادرة (أنظر الوثيقة LARC/06/REP).

الغرض من مشروع دعم مبادرة تحرير أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي من الجوع ونتائجه[11]

15- تشير تجربة الفاو إلى أنه من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية الكافية، ولتعزيز وحماية الحق في الغذاء، قد ينبغي تعزيز جميع عناصر السياسة الوطنية والإطار القانوني الوطني التي يمكن أن تؤثر على الأمن الغذائي والتغذية. ويتطلب تحقيق هذه الأهداف إشراك وتوعية جميع أصحاب المصلحة المعنيين. ووفقا لذلك، يشجع مشروع دعم مبادرة تحرير أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي من الجوع إشراك المؤسسات الحكومية ذات الصلة، والأجهزة البرلمانية، ومنظمات المجتمع المدني، منظمات المزارعين والمحامين. وعلى هذا النحو، يمكن لتجربة الفاو في تنسيق جهود مختلف أصحاب المصلحة أن تسهم في تحقيق الأمن الغذائي وفي تعزيز الحق في الغذاء.

دور فرع قانون التنمية ومساعدته التقنية

16- قام فرع قانون التنمية، بموجب العنصر القانوني لمشروع دعم مبادرة تحرير أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي من الجوع، بإجراء تحليل شامل للتشريعات بشأن الأمن الغذائي والتغذية، والتغذية في المدارس، والزراعة التعاقدية في أربعة بلدان في أمريكا الوسطى (السلفادور، وغواتيمالا، وهندوراس، ونيكاراغوا)، وفي بلدين في منطقة الأنديز (الإكوادور وبيرو). وبالإضافة إلى ذلك، قدم فرع قانون التنمية المساعدة التقنية في شكل بناء القدرات للمحامين والمنظمين في مجالات مختارة من التشريعات الزراعية. وقد ساعد فرع قانون التنمية أيضا في صياغة تشريعات وطنية بشأن الأمن الغذائي والتغذية، والتغذية في المدارس، والزراعة التعاقدية.

17- قدم فرع قانون التنمية، بصفته الوحدة التنفيذية الرئيسية، التوجيه الفني والإشراف للبحوث الميدانية التي يقوم بها المستشارين القانونيين الوطنيين والإقليميين، من أجل تحليل التشريعات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية، والتغذية في المدارس، والزراعة التعاقدية. وقد أجريت بحوث ميدانية لثلاث دراسات قانونية إقليمية. وقد وضع موظفو فرع قانون التنمية الإطار المنهجي لقيادة عملية إعداد الدراسات الوطنية والإقليمية، واستعرضوا المسودات المعدة من قبل الاستشاريين الوطنيين والإقليميين. كما قام موظفو فرع قانون التنمية بتقديم المنهجية والنتائج الأولية للدراسات في الاجتماعات الوطنية والإقليمية. وقد استخدمت الدراسات لصياغة التوصيات التي تم تطويرها في وقت لاحق مع بعض أصحاب المصلحة الرئيسيين في المنطقة[12].

[11] كما ورد في سياق الهدف الاستراتيجي 1 من الإطار الاستراتيجي المراجع: *" إن اثنين من الظروف اللازمة للقضاء على الجوع المستمر وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، رغم التقدم المحرز في التنمية الشاملة، والإنتاج الغذائي والحد من الفقر هما: (1) تعزيز الإرادة السياسية والالتزام، مع دعم آليات الحوكمة والمساءلة المناسبة؛ (2) إجراءات أكثر استهدافا في مجالات لها أكبر أثر ممكن لتحسين حالة الأمن الغذائي والتغذية للسكان"* (انظر الفقرة 82). وقد ساهم هذا المشروع أيضا في تنفيذ *الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الإعمال المطرد للحق في الغذاء في سياق الأمن الغذائي الوطني*، التي اعتمدها مجلس الفاو في عام 2004.

[12] ستنشر الدراسات كجزء من سلسلة الدراسات التشريعية لمنظمة الأغذية والزراعة وكوثائق قانونية على الإنترنت.

18- وفي ما يخص وضع الأطر التنظيمية، قدم فرع قانون التنمية المشورة القانونية الفنية التي أسفرت عن التشريعات الوطنية والإقليمية التالية:

- القانون الإطاري الإقليمي المعني بالحق في الغذاء، الذي اعتمده برلمان أمريكا اللاتينية في نوفمبر/تشرين الثاني 2012؛
- القوانين الإطارية للأمن الغذائي والتغذية في السلفادور وبيرو، والتي هي قيد النظر في البرلمانات المعنية؛
- قانون التغذية في المدارس في السلفادور (قيد التطوير).

19- وقد ساهم فرع قانون التنمية أيضا في مختلف أنشطة تنمية القدرات القانونية الوطنية والإقليمية، التي شارك فيها أكثر من مائة وأربعين محامياً ومنظماً من اثني عشر بلداً من أمريكا الوسطى والجنوبية.

الشركاء/ التعاون

20- وفي داخل المنظمة، عمل فرع قانون التنمية بشكل وثيق مع وحدات تقنية أخرى في المقر الرئيسي والمكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي لتقديم المساعدة التقنية. وعلى وجه الخصوص، تعاون فرع قانون التنمية مع وحدات من شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية، وتحديدا مع فريق الحق في الغذاء، وشعبة البنية الأساسية الريفية والصناعات الزراعية وشعبة التغذية. كما أنه عمل بشكل وثيق مع مكتب الفاو الإقليمي الفرعي لأمريكا الوسطى ومكاتب الفاو في البلدان المعنية.

21- وكان هناك حاجة أيضا إلى تعاون وثيق مع عدد كبير من الشركاء من خارج الفاو. وشمل هؤلاء الشركاء، منظمات إقليمية مثل مجموعة الأنديز، وبرلمان أمريكا اللاتينية، ومنتدى رؤساء البرلمانات الوطنية في أمريكا الوسطى وحوض الكاريبي، وبرلمان أمريكا الوسطى، والمنظمة الدولية الإقليمية لوقاية النباتية والصحة الحيوانية، والجبهة البرلمانية الإقليمية ضد الجوع.

جيم- المساعدة التقنية الوطنية في اتحاد جزر القمر

معلومات أساسية

22- بدأت حكومة اتحاد جزر القمر، في يونيو/حزيران 2013، مشروع لتعزيز أطره التنظيمية الوطنية لوقاية النباتات، وسلامة الأغذية، وصحة الحيوان ("مشروع جزر القمر"). ويتم تمويل المشروع من خلال منحة من قبل مرفق وضع المعايير وتنمية التجارة، وتنفذه المنظمات الحكومية الدولية مثل الفاو، ومنظمة الصحة العالمية، وكذلك المنظمات غير الحكومية، بتنسيق من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو وكالة تنفيذ المشروع الرئيسية. وسيمتد مشروع جرز القمر

لمدة ثلاث سنوات. وقد تم تعيين مكونين للمشروع إلى الفاو يشملان مراجعة قانونية وصياغة خطط العمل التشغيلية، والمخرجات مستحقة بحلول نهاية عام 2014.

الغرض من المشروع ونتائجه

23– إن اتحاد جزر القمر هو دولة جزرية صغيرة نامية، بمؤشر تنمية بشرية يبلغ 0.488[13] – أي في الفئة المنخفضة للتنمية البشرية. كما تم تصنيف جزر القمر كبلد من بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض[14]. وكبلد أرخبيلي، تعتمد جزر القمر بشكل كبير على استيراد المنتجات الغذائية والزراعية، مما يجعلها عرضة للمخاطر الناشئة عن دخول الآفات والأمراض أو وجودها أو انتشارها، وكذلك المواد المضافة والملوثات والسموم في الأطعمة أو المشروبات أو الأعلاف.

24– ويهدف مشروع جزر القمر إلى تطوير إطار تنظيمي وطني من أجل تسهيل التجارة الدولية في السلع الزراعية، وحماية صحة الإنسان والحيوان والنبات في نفس الوقت. وعلى وجه الخصوص، يسعى المشروع ضمن جملة أمور أخرى إلى:

(1) تعزيز المؤسسات الوطنية المعنية بتدابير الصحة والصحة النباتية، ووضع استراتيجية وطنية لهذه التدابير وخطة لتنفيذها؛
(2) دعم تطوير سلامة الأغذية وجودتها، مع التركيز على المنتجات السمكية؛
(3) تحديث التشريعات الوطنية لوقاية النباتات؛
(4) تحديد الثغرات القانونية في مجال الصحة الحيوانية، مما يمهد الطريق لصياغة مشروع المساعدة القانونية من قبل المنظمة العالمية لصحة الحيوان.

25– يساهم مشروع جزر القمر في تنفيذ الهدف الاستراتيجي للمنظمة رقم 4: *"تمكين نظم زراعية وغذائية أكثر شمولا وفعالية على المستويات المحلية والوطنية والدولية"*. كما يدعم تنفيذ "برنامج عمل بربادوس للتنمية المستدامة في الدول النامية الجزرية الصغيرة"[15] و"استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل للتنمية المستدامة في الدول النامية الجزرية الصغيرة"[16]. وهو يمثل شراكة ومبادرة في دعم التنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة، وهو الموضوع الرئيسي للمؤتمر الدولي الثالث للدول النامية الجزرية الصغيرة الذي سيعقد من 1–4 سبتمبر/أيلول 2014، وهناك إمكانية لتكراره في دول جزرية صغيرة نامية أخرى.

[13] http://hdr.undp.org/en/content/table-1-human-development-index-and-its-components
[14] http://www.fao.org/countryprofiles/lifdc/en/
[15] http://www.un.org/esa/dsd/dsd_aofw_sids/sids_pdfs/BPOA.pdf
[16] http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/60/401

دور فرع قانون التنمية ومساعدته التقنية

26- تساهم الفاو في هذا المشروع من خلال إدارة الزراعة وفرع قانون التنمية. وتشمل أنشطة فرع قانون التنمية تحديدا:

(1) تحليل التشريعات الوطنية للصحة والصحة النباتية في إطار اتفاق تدابير الصحة والصحة النباتية لمنظمة التجارة العالمية، وتحديد أي ثغرات قانونية؛
(2) دعم حكومة اتحاد جزر القمر في تطوير التشريعات الجديدة [17].

27- عند اكتمال المراجعة القانونية المذكورة في الفقرة 26 (1) أعلاه، سيقوم فرع قانون التنمية بإجراء مشاورات مع حكومة اتحاد جزر القمر لتحديد الاحتياجات التنظيمية ذات الأولوية في المجالات المختلفة. وفي ضوء محدودية الموارد المالية للمشروع، فإن هذه العملية حاسمة لنجاح المشروع. وبعد هذه المشاورات، سيقدم فرع قانون التنمية المساعدة في تنقيح اللوائح الخاصة بإصدار شهادات مصايد الأسماك لتسهيل وصول منتجي مصايد الأسماك إلى الأسواق الجديدة. ويقوم فرع قانون التنمية حاليا بتقديم المساعدة لتعديل تشريعات جزر القمر لحماية النباتات من أجل مواءمتها مع متطلبات الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات.

الشركاء / التعاون

28- يقوم مرفق وضع المعايير وتنمية التجارة، الذي يمول المشروع، بدعم الدول النامية في بناء قدراتها لتنفيذ المعايير والخطوط التوجيهية والتوصيات الدولية ذات الصلة بالصحة والصحة النباتية، كوسيلة لتحسين الصحة البشرية وصحة الحيوان وصحة النباتات في هذه الدول، وقدرتها على اكتساب والحفاظ على الوصول إلى الأسواق. وإن مرفق وضع المعايير وتنمية التجارة هو شراكة عالمية وصندوق استئماني أنشأته الفاو مع المنظمة العالمية لصحة الحيوان والبنك الدولي، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة التجارة العالمية. وتقوم منظمة التجارة العالمية باستضافة مرفق وضع المعايير وتنمية التجارة.

29- إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو المسؤول عن تنسيق التنفيذ العام للمشروع. ويتعاون فرع قانون التنمية في داخل المنظمة مع أمانة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات فيما يتعلق بمراجعتها القانونية وصياغة النصوص القانونية المتعلقة بحماية النباتات. ويشمل ذلك التعاون في إجراء تقييم لقدرات الصحة النباتية وتحديد وصياغة الخيارات المؤسسية. ويتعاون فرع قانون التنمية أيضا مع مكتب الفاو الإقليمي الفرعي لأفريقيا الجنوبية، وكذلك مع منظمة الصحة العالمية، في إجراء مراجعة للتشريعات المتعلقة بسلامة الأغذية.

[17] لقد تم تطبيق هذه المنهجية من قبل فرع قانون التنمية في مشاريع أخرى نفذت في بلدان مثل جزر البهاما وملديف. وفي جزر البهاما، دعمت منظمة الأغذية والزراعة وضع تشريعات للصحة والصحة النباتية لتسهيل الانضمام لمنظمة التجارة العالمية. وفي ملديف، دعم فرع قانون التنمية عملية تطوير قوانين زراعية أساسية مختارة، بما في ذلك وقاية النبات، والمبيدات، والتشريعات البيطرية، والتشريعات المتعلقة بالأراضي الزراعية.

ثالثاً– الإجراءات المقترح أن تتخذها اللجنة

30– إن لجنة الشؤون الدستورية والقانونية مدعوة إلى النظر في المعلومات الواردة في هذه الوثيقة وإلى إبداء ملاحظاتها عليها حسب الاقتضاء.